

## هل يتم تسليم البشير إلى محكمة لاهاي

حساسة للغاية، لجهة ما قد يثيره من ردود فعل من قبل الإسلاميين، الذين رغم انكماشهم بعد انهيار حكمه، إلا أنهم ما يزال لديهم تأثير، وموجودون في مفاصل الدولة.

وأعلن المتحدث باسم قوى الحرية والتغيير، وجدي صالح، في المؤتمر الصحافي الذي تطرق إلى مسألة تسليم البشير لمحكمة لاهاي، اكتمال مشروع قانون تفكيك نظام البشير، ويتضمن حل مؤسساته وأجهزته، ومصادرة ممتلكاته لصالح الدولة.

وأضاف صالح أنه تم اعتماد 30 شخصاً لاستلام البلاغات، في مقر تجمع المهنيين، أحد مكونات قوى الحرية والتغيير. وجرى استلام حوالي 214 شكوى بحق رموز ومؤسسات النظام السابق، تتراوح بين الاعتداء على الأشخاص والمال والتفاهات.



عبدالله حمدوك  
حكومتي جاءت لتحقيق العدالة والقصاص من المجرمين

ولا يُعرف بعد موقف المؤسسة العسكرية التي تتقاسم السلطة الانتقالية مع قوى الحرية والتغيير من مسألة تسليم البشير، وسط ترجيحات بان الضغوط المدنية قد تدفعها في الأخير إلى الموافقة على هذا الأمر.

ويقول متابعون إنه من غير المرجح أن يتم التعجيل في هذا الملف، حيث أن الاضطرار حالياً منصبه على ترميم الوضع الداخلي، والتركيز على ملف السلام، وإن كان النشطاء يعتبرون أن تحقيق العدالة والمحاسبة يجب أن تكون في صدارة أولويات هذه المرحلة.

واندلعت الاحتجاجات ضد البشير في ديسمبر 2018 بسبب زيادة أسعار الخبز. واتسعت رقعة التظاهرات ضد نظامه، حتى أطاحه الجيش في 11 أبريل استجابة لضغط الشارع. ويحكم البشير حالياً في السودان بتهمة "الثراء الحرام والتعامل غير المشروع مع النقد الأجنبي"، بعد العثور على 7 مليون يورو في مقر إقامته بعد عزله.



مطلب شعبي

الخرطوم - أعلنت "قوى الحرية والتغيير"، التي قادت الحركة الاحتجاجية التي أطاحت بالرئيس السوداني عمر حسن البشير، التوافق فيما بينها على مسألة تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومقرها لاهاي.

وتأتي هذه الخطوة مع إصدار النائب العام تاج السر علي الحبر، قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في الانقلاب الذي شهدته البلاد عام 1989، والذي صعد بالبشير إلى رأس السلطة في السودان، على أنقاض حكم رئيس الوزراء الصادق المهدي، الذي بعد اليوم أحد أقطاب الحرية والتغيير.

وفي حال تم حسم مسألة تسليم البشير، فإنها ستكون سابقة من نوعها في العالم العربي أن يقف رئيس عربي أمام المحكمة الدولية.

وقال القيادي في "قوى الحرية والتغيير"، إبراهيم الشيخ في مؤتمر صحافي، "قوى الحرية والتغيير توافقت على تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولا توجد أي مشكلة في ذلك". وأضاف، "إذا نجا البشير من المحاكمات بالداخل جراء الجرائم التي ارتكبها، سينال عقابه في المحكمة الجنائية بالخارج".

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني المعزول في العامين 2008 و2009، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم تطهير عرقي في إقليم دارفور. وينفي البشير، الذي أطاح به الجيش السوداني في أبريل استجابة لاحتجاجات شعبية غير مسبوقة، التهم التي وجهتها له تلك المحكمة.

وسبق أن منح رئيس الوزراء السوداني، عبدالله حمدوك الذي قام الاثنين بزيارة لإقليم دارفور هي أول زيارة ولأولى له منذ تسلمه رئاسة الحكومة في 21 أغسطس، إلى إمكانية تسليم البشير، مؤكداً أن "المسألة لن تكون سياسية".

وخلال زيارته إلى مدينة الفاشر، حيث لاقى ترحيباً كبيراً من قبل السكان، قال حمدوك إن حكومته جاءت لإنفاذ أهداف الثورة في العدالة والمحاسبة والقصاص من كل من أفسد وأجرم.

ويعتبر تسليم البشير، الذي يخضع لمحاكمة في الداخل في عدة قضايا، مسألة

## اللبنانيون يلوحون بالعصيان المدني والإضراب العام لمحاورة أركان العهد

تعاطي حزب الله وحلفائه «غير الجدّي» حافز لمواصلة الضغط الشعبي



هذا أقصى ما لديكم

ومن سيتولى رئاستها. وقدم الحريري استقالته مع استمرار التظاهرات رغم ورقة إصلاحات اقتصادية أعلنتها في الأسبوع الأول من التحرك الشعبي وبرغم معارضة عون وحليفه الرئيسي حزب الله الذي حذر من فراغ في السلطة. وقال عدي (30 عاماً) الذي شارك في قطع الطريق الدولي ببيروت - صيدا، "لم يبدوا استشارات حتى الآن، وكاننا نمرح ونلعب، هناك طريقة خطأ بالتعاطي مع المتظاهرين"، مضيفاً "تقطع الطرق فقط حين نشعر أن الجو في الشارع يتجه صوب الضغط من جديد كون الجماعة (في السلطة) غير جادين".

ويشدد المتظاهرون في لبنان على أن "ثورتهم" لا تهدف فقط إلى إسقاط الحكومة وأنهم مستمرون فيها حتى تحقيق كل مطالبهم بتغيير الطبقة السياسية وإنفاذ الوضع الاقتصادي. ويتشهد لبنان تدهوراً في الوضع الاقتصادي، تجلّى في نسبة نمو شبه معدومة العام الماضي، وتراكم الديون إلى 86 مليار دولار، أي ما يعادل 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وهو من أعلى المعدلات في العالم.

وللمرة الأولى منذ أكثر من عقدين، تراجعت قيمة الليرة خلال الصيف أمام الدولار، وإن كان سعر الصرف الرسمي لا يزال ثابتاً على 1507، إلا أنه تخطى اليوم في السوق الموازية 1700 ليرة للدولار.

"أحد الضغط" في مناطق لبنانية عدة من بيروت إلى طرابلس شمالاً وصيدا وصور جنوباً. وردد المحتجون "ثورة، ثورة" و"اشهد يا لبنان بكرنا عصياناً" و"الشعب يريد إسقاط النظام". وابتدت تظاهرات الأحد بعد ساعات على تظاهرة دعا إليها "التيار الوطني الحر" الذي أسسه رئيس الجمهورية ميشال عون، أمام القصر الرئاسي في بعبدا شرق بيروت.

وخلال لقائه المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش، قال عون على غيمة وهم على أخرى، لم يبدوا استشارات نيابية حتى الآن وكان لا أحد يسمعنا، مضيفاً "لا نثق بهم، ولو كنا نثق بهم لما كنا في الشارع". وتعد التظاهرات ضد الطبقة السياسية، التي بدأت في 17 أكتوبر غير مسبوقة في لبنان كونها عمت كافة المناطق اللبنانية من دون أن تستثنى منطقة أو طائفة أو زعيماً.

ويطالب المتظاهرون بأن يتم تشكيل حكومة اختصاصيين من خارج الطبقة السياسية الراهنة، ثم إجراء انتخابات نيابية مبكرة وإقرار قوانين لاستعادة الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد. وقال المتظاهر يوسف فاضل في بيروت "أؤكد أننا نطالب بحكومة تكنوقراط. نحن بحاجة إلى دم جديد". وأتى التحرك الاثنين، غداة تظاهر عشرات الآلاف في يوم أطلق عليه المتظاهرون

استراتيجية قطع الطرق للضغط على السلطات، لما تسببه من أزمة سيرة خائفة ومن شلل عام يمنع الموظفين من الوصول لعملهم.

وقال المتظاهر ستيفن (34 عاماً) الذي يشارك بقطع أحد الطرق في بيروت والعاطل عن العمل منذ عامين، "تقطع الطرق كورقة ضغط في يدنا للتسريع في تشكيل الحكومة".

وانتقد ستيفن بطه القوى السياسية في التحرك، قائلاً "كاننا نعيش نحن على غيمة وهم على أخرى، لم يبدوا استشارات نيابية حتى الآن وكان لا أحد يسمعنا، مضيفاً "لا نثق بهم، ولو كنا نثق بهم لما كنا في الشارع". وتعد التظاهرات ضد الطبقة السياسية، التي بدأت في 17 أكتوبر غير مسبوقة في لبنان كونها عمت كافة المناطق اللبنانية من دون أن تستثنى منطقة أو طائفة أو زعيماً.

ويطالب المتظاهرون بأن يتم تشكيل حكومة اختصاصيين من خارج الطبقة السياسية الراهنة، ثم إجراء انتخابات نيابية مبكرة وإقرار قوانين لاستعادة الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد. وقال المتظاهر يوسف فاضل في بيروت "أؤكد أننا نطالب بحكومة تكنوقراط. نحن بحاجة إلى دم جديد". وأتى التحرك الاثنين، غداة تظاهر عشرات الآلاف في يوم أطلق عليه المتظاهرون

المتظاهرون في لبنان يستشعرون أن المتحكين في المشهد السياسي غير جديين في التعاطي مع مطالبهم، وأنهم يراهنون على عامل الوقت لاستنزاف حماساتهم، وهذا يدفعهم للبحث في خيارات تصعيدية جديدة مثل العصيان المدني.

بيروت - أغلق متظاهرون لبنانيون الإثنين مجدداً طرقاً رئيسية في البلاد، وسط دعوات لاتخاذ المزيد من الخطوات كالسير في إضراب عام أو عصيان مدني. وهذان الخياران في حال نفذ، سيكون لهما وقع مدوّ لجهة الوضع الاقتصادي المتدهور.

ويأتي التصعيد غداة تظاهرات حاشدة في مختلف المناطق ضمن الأسبوع الثالث على التوالي لتحركهم ضد الطبقة السياسية الحاكمة التي يتهمونها بالفساد ويحلونها مسؤوليتها التدهور الاقتصادي الحاصل في البلاد. ويأخذ المتظاهرون على السلطات اليوم تأخرها في بدء استشارات نيابية ملزمة لتشكيل حكومة جديدة يريدها من الاختصاصيين ومن خارج الطبقة السياسية الحاكمة بعد نحو أسبوع من استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري أمام غضب الشارع.

ولا يلمس المتظاهرون أي جديدة من طرف القوى المسيطرة على المشهد السياسي، وسط اعتقاد سائد بأن الأخيرة تراهن على عامل الوقت لاستنزاف حماساتهم.



ميشال عون  
لا بد من الحوار مع المتظاهرين من أجل التوصل إلى تفاهم

وتوجه عشرات الشبان والشابات منذ ساعات الصباح الأولى، إلى وسط بيروت وعمدوا إلى إغلاق جسر الريح الرئيسي بجلوسهم في منتصف الطريق، فيما أغلق آخرون الطريق الدولي بين بيروت وصيدا (جنوب) بالحجارة والرمال.

وتكرر الأمر ذاته في مناطق عدة في شمال وجنوب لبنان حيث عمد البعض إلى إغلاق الطرق بالسيارات أو عبوات النفايات، وأبقت عدة مدارس أبوابها مغلقة الاثنين، بعد أسبوعين من انقطاع الطلاب عن الدراسة نتيجة حالة "العصيان المدني" في الشارع ضد السلطات.

ومنذ بدء الحراك الشعبي في لبنان قبل أكثر من أسبوعين، اعتمد المتظاهرون

إجراء الانتخابات، خاصة وأنها كانت مقررّة قبل التصعيد. وتراهن السلطة الفلسطينية والفصائل على دور لأمم المتحدة في إقناع إسرائيل على وجه الخصوص بعدم عرقلة الاستحقاق.

ويتخوف الفلسطينيون من أن تمنع حكومة نتنياهو إجراء الانتخابات في الجزء الشرقي من القدس، خاصة بعد إقرار الولايات المتحدة المدينة بشقيها عاصمة لإسرائيل، فضلاً عن أن تل أبيب قد تضع العراقيل أمام مرور صناديق الاقتراع من غزة إلى الضفة.

ووصل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، عقب اجتماعه الإثنين مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف في غزة، بالموقف الإيجابي لأمم المتحدة، الداعم للانتخابات. وأكد موقف "حركة حماس الإيجابي وجاهزيتها لإنجاح الاستحقاق"، معتبراً أن الانتخابات حق للمواطن الفلسطيني، كما هي في الوقت نفسه استحقاق وطني.

ووصل ميلادينوف في وقت سابق، إلى القطاع لبحث مسألة الانتخابات، إلى جانب بوزار التصعيد بين الفصائل وإسرائيل التي قفزت مجدداً إلى السطح مع نهاية الأسبوع الماضي. ويعتقد أن زيارة المبعوث الأممي تعنى أساساً ببحث

## «شيطان التفاصيل» يهدد التوافق بين عباس وحماس بشأن الانتخابات

بنتائج الانتخابات، في ظل عدم إصدار بيانات رسمية تشير فيها إلى ذلك بوضوح، بل هناك إشارات سلبية من قبل بعض قياداتها. وأشار "العرب"، إلى أن الانتخابات قد تؤدي إلى تغيرات سياسية على أرض الواقع بما يهدد لمصالحه فلسطينية غائبة، وهو التحدي الأكبر أمام حماس التي تعاني من فجوة كبيرة في علاقتها بالشعب الفلسطيني، بعد أن استمرت في إراقة الدماء منذ عام 2005 وحتى الآن، وهو أحد أسباب رفضها السابق الذهاب إلى الانتخابات.

ونفى أبو شنب رفض الرئيس عباس عقد مؤتمر وطني، ولا يبدو القيادي الفتحاوي متحمساً لعقده، حيث يرى أن ذلك قد يشكل خطية، لأنه يأتي خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها دولياً، وهذا يعد أحد مطالب حركة حماس منذ سنوات طويلة.

ويؤيد كثيرون، إجراء الاستحقاقات الانتخابية على التوالي وليس بالتوازي، لأسباب سياسية تتعلق بعدم الثقة في نوايا حماس، كما أن هناك بعض الدوافع القانونية، ففي حال الدعوة إلى الانتخابات في وقت واحد يصبح كل من يحتل منصباً رسمياً مسيراً للأعمال، وإذا لم تجر الانتخابات وتم فقدان صفة الرسمية سوف توضع جميع القيادات في مازق دستوري يصعب الخروج منه.

الوحيد للوصول إلى توافق بشأن النقاط الخلافية، لأن السلطة بحاجة إلى تجديد شرعية المجلس الوطني ومنظمة التحرير، باعتبارهما ممثلين عن الفلسطينيين في الداخل والخارج.

وأوضحت المصادر ذاتها، أن الدعوة إلى اجتماع أمناء سر الفصائل سيكون بديلاً للاجتماع الوطني الذي لم يجر التوافق بشأن عقده حتى الآن. ومقرر أن يشهد الاتفاق على آلية واضحة وترتيبات زمنية محددة للانتخابات المقبلة، حال توافق جميع المتحاورين فيه.

ويأمل الفلسطينيون في أن تنهي الانتخابات حالة الانقسام القائمة منذ عام 2007، بيد أن مراقبين، يتشككون في الأمر في ظل وجود حزمة من الملفات الشائكة بحاجة إلى مناقشات تؤدي إلى تفاهات حول طرق تسويتها، فحركة حماس، على سبيل المثال، لن تتنازل بسهولة عن سلاحها الموجود في يد أكثر من 40 ألف شخص، كما يتطلب إعادة ترتيب البيت الفلسطيني التعرف على خلفيات الدعم الذي تتلقاه الحركة وحجم الإنفاق المادي على أمور حيوية متعددة.

وأكد حازم أبو شنب، عضو المجلس الشوري لفتح، أن الحركة ترى في الذهاب إلى الانتخابات مصلحة ضرورية في الوقت الحالي، غير أنه شكك في نوايا حماس الخفية قبولها الاحتكام والالتزام

قبيل؛ من سيشرّف على الاستحقاق في غزة، بيد أنه وبعودته الأحد إلى القطاع لم ينقل نصر للفصائل أي رد من عباس. وقال أيمن الرقب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس، إن الأجراء إيجابية حتى الآن للوصول إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، غير أن الوضع قد يتغير حال شهدت الإجراءات التفصيلية خلافات حول طريقة إجراء الانتخابات، في ظل متابعة التصريحات الواردة من قطاع غزة ورام الله، المنشغلة بالجهة التي ستقوم بالإشراف في غزة، ومدى إمكانية قبول السلطة بإشراف محاكم حماس التي لا تعترف بها على إجراء الانتخابات من عنده.

وأضاف الرقب لـ "العرب"، "متوقع أن تعترض حماس على الجهة التي تتولى النظر في طعون الانتخابات، بالنظر إلى عدم اعترافها بالمحكمة الدستورية، إلى جانب تفاصيل أخرى ترتبط بإجراء الانتخابات التشريعية وفق القوائم النسبية، أم ستكون مقسمة بين 75 بالغة للقوائم النسبية و25 بالغة للقوائم الفردية. وكشفت مصادر فلسطينية لـ "العرب"، أن الأمور تتجه إلى دعوة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى عقد اجتماع يضم أمناء سر الفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال الأيام المقبلة، باعتبار أن ذلك الحل

ولا تنحصر المخاوف الفلسطينية فقط في السلوك الذي قد تبادر إليه إسرائيل التي من صالحها استمرار الوضع الفلسطيني الراهن، بل أيضاً هناك قلق حيال إمكانية تعثر الأمور مع بدء مناقشة الخطوات الإجرائية، في ظل غياب عامل الثقة.

وسبق أن عرضت الفصائل خلال زيارة أولى لرئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا نصر، إلى القطاع الأسبوع الماضي، عقد اجتماع وطني موسع، لمناقشة التفاصيل الدقيقة للانتخابات من



يضع في الحسبان سحب البساط من منظمة التحرير